الأمم المتحدة

A/AC.96/1105

الجمعية العامة

Distr.: General
4 October 2011
Arabic
Original: English/French

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة الثانية والستون
جنيف، ٣-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في التقارير عن أعمال اللجنة الدائمة
الميزانيات البرنامجية والإدارة والرقابة المالية والإشراف الإداري

تقرير الاجتماع الثاني والخمسين للجنة الدائمة (٢٠ أيلـــول/سبتمبر ٢٠١١)

(A) GE.11-01555 101111 111111

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١	٣
ثانياً –	إقرار جدول الأعمال	٢	٣
ثالثاً –	اعتماد مشروع تقرير الاجتماع الحادي والخمسين للجنة الدائمة	٣	٣
رابعاً –	الإدارة والرقابة المالية والإشراف الإداري والموارد البشرية	٤-٢١	٣
	ألف- التمويل والإشراف	٥-١٥	٣
	باء – الإدارة	١٦-١٨	٦
	جيم- الموارد البشرية	١٩-٢١	٧
خامساً –	الميزانية البرنامجية والتمويل	٢٢-٣٠	٧
	ألف- معلومات محدثة عن الميزانيات والتمويل لعام ٢٠١١	٢٢-٢٣	٧
	باء – استراتيجية حشد مواد المفوضية السامية لـشؤون اللاجـئين، بمـا في ذلك استراتيجية جمع الأموال من القطاع الخاص	٢٤-٢٦	٧
	جيم- الميزانية البرنامجيـة للمفوضـية الـسامية لـشؤون اللاجـئين لفتـرة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	٢٧-٣٠	٨
سادساً –	التنسيق	٣١-٣٢	٩
سابعاً –	أية مسائل أخرى	٣٣	٩

المرفقات

الأول –	مقرر بشأن الميزانيات العامة والتمويل لسنة ٢٠١٠	١٠
الثاني –	مقرر بشأن تعديل مقترح إدخاله على القواعد المالية	١١

أولاً – مقدمة

١- افتتح رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير هشام بدر (مصر)، الاجتماع.

ثانياً – إقرار جدول الأعمال

٢- تم إقرار جدول أعمال الاجتماع (EC/62/SC/CRP.26/Rev.1).

ثالثاً – اعتماد مشروع تقرير الاجتماع الحادي والخمسين للجنة الدائمة

٣- تم اعتماد تقرير الاجتماع الحادي والخمسين للجنة الدائمة (EC/62/SC/CRP.25)، بعد إدخال تعديل طفيف على الفقرة ٢٩.

رابعاً – الإدارة والرقابة المالية والإشراف الإداري والموارد البشرية

٤- قدم نائب المفوض السامي هذا البند من جدول الأعمال، وأشار إلى أن عام ٢٠١١ كان عاماً واجهت فيه المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تحديات كثيرة من حيث حالات الطوارئ إذ بلغت عمليات الانتشار الطارئة ٦٠٠ عملية بالمقارنة مع ٢٠٠ عملية في السنة الماضية. وقد تمكنت المفوضية، بفضل ما قدمته البلدان المضيفة من مساعدة مالية ودعم، من مواجهة هذا التحدي والانتقال إلى مستوى جديد من الأداء. وفي هذا العام، تتوقع المفوضية أن تتلقى مستوى لم يسبق له مثيل من الأموال بمبلغ يتجاوز بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهذا شاهد على قدرة المفوضية على الاستجابة لحالات الطوارئ، وكذلك على جهودها المبذولة لحشد الموارد. وأعرب عن امتنانه العميق لجميع الحكومات التي قدمت الدعم للمفوضية في هذا المجال.

ألف – التمويل والإشراف

(أ) تقرير مجلس مراجعي الحسابات

٥- في إطار بند التمويل والإشراف، قدمت المراقبة المالية تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات صناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لعام ٢٠١٠ (A/AC.96/1099 وA/66/5/Add.5)؛ والتدابير المتخذة أو المقترحة استجابةً للتوصيات التي وردت في تقرير مراجعي الحسابات عن حسابات السنة ٢٠١٠ (A/AC.96/1099/Add.1)؛ والتقرير الموجز عن المجالات الرئيسية المحفوفة بالمخاطر التي طرحت

في تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات سنة ٢٠١٠ (EC/62/SC/CRP.28). ولاحظت أن المجلس كان قد أصدر ٣٣ توصية، حظيت جميعها بموافقة المفوضية وتجري حالياً معالجتها. وقدمت أيضاً استعراضاً لسبعة مجالات رئيسية محفوفة بالمخاطر سلط المجلس الضوء عليها، وتوضيحاً مفضلاً للإجراء المتخذ بشأنها.

٦- ورحبت الوفود برأي مراجعي الحسابات غير المعدل وأعربت عن ثقتها بعمل المفوضية فيما يتعلق بالتطرق للتوصيات والمجالات المحفوفة بالمخاطر التي حددها المجلس. ومن بين الشواغل التي أعربت عنها الوفود، الحاجة إلى إتباع نهج متسق إزاء حالات اللجوء التي طال أمدها، بما في ذلك إنشاء مركز تنسيق بمستوى رفيع يمكن مساءلته. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء تعليقات المجلس، بما في ذلك بشأن ما يلي: قدرة المفوضية المحدودة فيما يتعلق برصد تنفيذ أداء الشركاء؛ الفجوات وأوجه الضعف فيما يتعلق بنهج الإدارة القائمة على النتائج والأدوات المرتبطة بها؛ تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام؛ أوجه الضعف في مراقبة المجالات الرئيسية مثل إدارة الحسابات المصرفية، والمستحقات، والأصول، المقترنة بمحدودية القدرة على الإدارة المالية في الميدان. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لتوخي المفوضية نهجاً يتعلق بإدارة المخاطر في المؤسسات وطلبت جدولاً زمنياً للتنفيذ.

٧- وفيما يتعلق بحالات اللجوء التي طال أمدها، أعلم نائب المفوض السامي اللجنة بأن مناقشات داخلية قد بدأت لتقييم النهج الصحيح لتنفيذ توصية المجلس. وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، تقوم المفوضية حالياً بإعداد تقرير عن إستراتيجيتها في هذا المجال من المزمع الانتهاء منه في نهاية هذا العام لكي تنظر فيه الإدارة. وفيما يتعلق بالإدارة المالية، اعترفت المراقبة المالية بالحاجة إلى تعزيز المهارات على المستوى الميداني، مشيرة إلى أن زيادة الميزانية خلال السنوات القليلة الماضية لم يقابلها دعم كافٍ في الميدان. وفيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أكدت من جديد أن المفوضية ملتزمة باحترام الجدول الزمني للتنفيذ الكامل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقالت إن المفوضية مستمرة في إحراز تقدم فيما يتعلق بالإدارة القائمة على تقييم المخاطر، لكن مواءمة الإدارة القائمة على المخاطر/التركيز مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع تحديد النظم الإدارية عملية معقدة.

(ب) المراجعة الداخلية للحسابات

٨- قدم رئيس دائرة مراجعة الحسابات في جنيف، التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات (A/AC.96/1101/Corr.1)، مشيراً إلى أن عملية الإشراف ومراقبة الشركاء المنفذين، وتقييم الإدارة، لا تزال من الأمور التي تبعث على القلق. وقال إن نسبة تنفيذ التوصيات تتجاوز ٥٠ في المائة، وهي نسبة يعتبرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية نسبة مرضية. وفي الوقت نفسه، لفت الانتباه إلى عدد من التوصيات الأقدم عهداً التي لم يتم التصدي لها والتي أشير إليها في التقرير.

٩- وسأل أحد الوفود عن خطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن العمل مع اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة. ورد رئيس دائرة مراجعة الحسابات في جنيف، التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، قائلاً إن التعاون مع هذا الهيكل الجديد لم يُناقش حتى الآن.

(ج) اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والإشراف

١٠- استمعت اللجنة إلى إحاطة شفوية بشأن إنشاء لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات والإشراف. وأبلغ رئيس اللجنة التنفيذية الوفود بأنه تمت استشارة المفوضية بالكامل بشأن عملية اختيار وكالة التوظيف وتعيين أعضاء اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والإشراف. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، تلقت المفوضية، بفضل توسيع نطاق التوعية الجغرافية، أكثر من ٣٠٠ طلب، وهذه الطلبات تمثل ٩٠ جنسية مختلفة.

١١- وقدم المستشار الخاص لنائب المفوض السامي، المعني بالمراقبة، جدولاً زمنياً لعملية التعيين. أمّا فيما يتعلق بوكالة التوظيف، فقد تمت مراجعة الآثار التقنية والمتعلقة بالتكاليف وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وسيبرم عقد في فترة وجيزة ومن المتوقع أن تتمكن الوكالة من تقديم أسماء أفضل عشرة مرشحين قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وستتم المشاورات بين المفوضية واللجنة التنفيذية فيما يتعلق بالمرشحين المدرجة أسماؤهم في قائمة الاختيار الأولي، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ويؤمل أن يتم اختيار الأعضاء في نهاية ذلك الشهر. وكانت المفوضية تنوي عقد أول اجتماع للجنة المستقلة للمحاسبة والإشراف قبل نهاية العام.

١٢- وسأل أحد الوفود عما تفعله هيئة المراقبة الداخلية التابعة للمفوضية في الأثناء. ورد نائب المفوض السامي إن اللجنة كانت قد عقدت آخر اجتماع لها في الربيع ولم يُتخذ أي قرار حتى الآن بخصوص ما إذا كان من الضروري لها أن تنعقد مجدداً قبل إنشاء اللجنة المستقلة للمحاسبة والإشراف.

(د) القواعد المالية

١٣- قدمت المراقبة المالية التنقيح المقترح للقواعد المالية (EC/62/SC/CRP.27 وCorr.1 وEC/62/SC/CRP.27/Add.1) الذي يتضمن مشروع قرار للنظر فيه. ولاحظت أن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية نظرا في التعديلات المقترحة وأن تعليقاتهما قد تم إدراجها في التنقيح. واستعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أيضاً القواعد المالية المنقحة وأُدرجت تعليقاتها في الوثيقة EC/62/SC/CRP.27/Add.1.

١٤- وتساءل العديد من الوفود عن سبب حذف الإشارة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار المادة ١٢ واستبدالها بإشارة أعمّ إلى مراجعي الحسابات الداخلية، على الرغم من أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أشارت إلى أن ذلك لا يعتبر ضرورياً. وأوضح نائب المفوض السامي أنه تم التعاقد مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية

كهيئة داخلية لمراجعة الحسابات، على الرغم من أنها هيئة خارجية بالنسبة للمفوضية. ومكتب خدمات الرقابة الداخلية يقوم أيضاً بأداء هذه المهمة في عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وحذف الإشارة يحول دون أن يقوم المكتب بمراجعة القواعد المالية من جديد في المستقبل، في حال إنشاء وحدة داخلية لمراجعة الحسابات داخل المفوضية. وأوضح أن ذلك لا يؤثر على العلاقة الحالية بين المفوضية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لا تعترض على هذا التغيير.

١٥- اعتُمد القرار بشأن التنقيح المقترح للقواعد المالية (المرفق الثاني).

باء - الإدارة

١٦- قدم نائب المفوض السامي معلومات محدثة عن عملية التغيير الهيكلي والإداري في المفوضية (EC/62/SC/CRP.29). وسلط الضوء بصفة خاصة على هدف المفوضية المتمثل بإجراءات حالات الطوارئ والحد من متطلبات التخطيط والإبلاغ. وقدم أيضاً استعراضاً للوصلة البينية الشبكية الجاري تطويرها للسماح بالوصول إلى البيانات المتعلقة بتخطيط العمليات من خلال *البوابة الخارجية للتركيز العالمي*.

١٧- وفيما رحبت الوفود بالتقدم المحرز، حتى اليوم، في الإدارة القائمة على النتائج، طرحت عدداً من الأسئلة بما في ذلك لمعرفة كيفية تخطيط المفوضية لتنمية قدرة شركائها المنفذين؛ والوقت الذي يستغرقه تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج في الميدان؛ وما إذا كان بإمكان المكتب أن يقدم إحاطة إعلامية غير رسمية حول نهج الإدارة القائمة على النتائج للأعضاء المهتمين بالموضوع. وقد طُلب إلى المفوضية أن تقدم تقارير أكثر تفصيلاً عن عملية التغيير في المستقبل، بما في ذلك أرقاماً، ليتسنى للوفود أن تجري تقييماً أفضل للتقدم المحرز على أرض الواقع، وكذلك لآثار الإصلاحات على الميزانية. وطُلب إلى المفوضية أيضاً توضيح العلاقة بين الأولويات الإستراتيجية العالمية وعملية إعداد الميزانية؛ وإعادة هيكلية شعبة نظم المعلومات والاتصالات؛ واحتمال توفر تقرير عن عملية الهيكلة الإقليمية.

١٨- وفيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج، علق نائب المفوض السامي على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الحد من عدد التقارير وتوفير معلومات كافية للجهات المتبرعة وغيرها من أصحاب المصلحة، وأكد أن نهج الإدارة القائمة على النتائج قد أُدمج بالفعل في دورات تدريب الشركاء المنفذين. وسلم بأن نهج الإدارة القائمة على النتائج هو نهج نوعي أكثر من كونه كمياً، لأنه يصعب قياس الحماية من حيث الكمية. وأوضح العلاقة بين الأولويات الإستراتيجية العالمية وعملية وضع الميزانية القائمة على النتائج ووافق على تنظيم إحاطة إعلامية حول الموضوع أكثر تفصيلاً. وأشار نائب المفوض السامي إلى أنه يأمل أن يتم الانتهاء من إعداد المراجعة المتعلقة بتقييم العملية الإقليمية في نهاية العام، ليتسنى فيما بعد تقاسمها مع اللجنة التنفيذية.

جيم – الموارد البشرية

١٩- قدم مدير شعبة إدارة الموارد البشرية تقريراً عن التوجيهات الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بما في ذلك سلامة الموظفين (EC/62/SC/CRP.31)، مشيراً إلى المواعيد الزمنية المحددة للمعالم الرئيسية في إصلاحات الموارد البشرية في الماضي والحاضر والمستقبل. وأضاف موظف الاتصال الأقدم في قسم سلامة الموظفين الميدانيين التابع لشعبة الأمن والإمداد في حالات الطوارئ تعليقات تؤكد بصفة خاصة على التقدم الذي أحرزته المفوضية في تعزيز المساواة بين الجنسين.

٢٠- وهنأت الوفود المنظمة على جهودها الدءوبة لتقديم الحماية والمساعدة في الميدان على الرغم من الأوضاع الأمنية المتردية، وكذلك على إنجازاتها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتضمنت الشواغل التي أثيرت ما يلي: ضمان تعيين موظفين مؤهلين في المناصب المناسبة؛ وأثر تبدل الموظفين بشكل مستمر على استمرارية العمليات الميدانية؛ وكيفية توزيع التكاليف الأمنية في مجمل الميزانية؛ وسبل رصد الحوادث الأمنية.

٢١- وفيما يتعلق بالأسئلة عن النموذج الجديد في الانتشار السريع المستخدم في القرن الأفريقي، أعلم المدير الوفود بأن المفوضية تعمل حالياً على الاستفادة من الدروس المستخلصة التي سيتم تقاسمها في حينه.

خامساً – الميزانية البرنامجية والتمويل

ألف – معلومات محدثة عن الميزانيات والتمويل لعام ٢٠١١

٢٢- قدم كل من المراقبة المالية ومدير شعبة العلاقات الخارجية معلومات محدثة عن الميزانيات والتمويل في عام ٢٠١١ (EC/62/SC/CRP.32)، وألقيا الضوء على أهمية الأموال غير المخصصة أو المخصصة بصورة واسعة النطاق، لتمكين المفوضية من ضمان تخصيص موارد كافية للأنشطة في العمليات الجارية.

٢٣- وبعد إدخال تعديل طفيف على الفقرة ٢، اعتُمد مشروع المقرر بشأن الميزانيات الإجمالية والتمويل في عام ٢٠١١ (المرفق الأول).

باء – استراتيجية حشد موارد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بما في ذلك استراتيجية جمع الأموال من القطاع الخاص

٢٤- قدم مدير شعبة العلاقات الخارجية تقريراً عن إستراتيجية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لحشد الموارد، بما في ذلك إستراتيجيتها لجمع الأموال من القطاع الخاص

(EC/62/SC/CRP.30)، وقدم تعليقاته على الركائز الخمس التي تستند إليها الإستراتيجية، وقدم أمثلة على فرص جديدة للتمويل.

٢٥- وأعربت الوفود عن قلقها إزاء الفجوة المتنامية في التمويل، وشجعت المفوضية على إيجاد سبل جديدة للتمويل تتجاوز السبل المتعلقة بالجهات المتبرعة التقليدية، بما في ذلك من خلال استكشاف سُبُل التعاون مع وكالات التنمية. وساق أحد الوفود بعض الأمثلة الجديرة بالملاحظة على التعاون بين المفوضية والقطاع الخاص، وشجع المفوضية على تقاسم المعلومات المتعلقة بالدروس المستخلصة وأفضل الممارسات في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص. ووجه نداء إلى تقديم معلومات محدثة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمبادرة الحلول الانتقالية في بلدان مثل السودان وكولومبيا ونيبال وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٢٦- وسلم المدير بتعليقات الوفود بشأن قضايا متنوعة، وأعلن عن تنظيم تظاهرة موازية عن مبادرة الحلول الانتقالية، خلال الدورة المقبلة للجنة التنفيذية، لتقديم مزيد من المعلومات عن الموضوع.

جيم - الميزانية البرنامجية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٢٧- قدمت المراقبة المالية الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/AC.96/1100)، في شكل نسخة مسبقة لما كان قد تم تقديمه بالفعل إلى الوفود في جلسة استشارية غير رسمية في ١ أيلول/سبتمبر. وناقشت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أيضاً الميزانية، وأُحيلت تعليقات اللجنة إلى اللجنة الدائمة في شكل وثيقة رمزها (EC/62/SC/CRP.34).

٢٨- وعلّقت الوفود على الزيادة المطردة لاحتياجات التمويل ووجهت نداء لإجراء تقييم مفصل لعملية تقييم الاحتياجات الإجمالية. وأعرب عن أوجه قلق إزاء كفاية الأموال المخصصة لتغطية احتياجات اللاجئين في أفريقيا في فترة السنتين المقبلة. وشجع وفد آخر المفوضية على الشروع في إصلاحات تقوم بتنفيذها بالفعل وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٢٩- وأوضح نائب المفوض السامي أن تقييم الاحتياجات الإجمالية تميّز بالتقلب ضمن نطاق محدد خلال السنوات القليلة الماضية. وفيما قدرت المفوضية نزعة حجم الاحتياجات إلى الارتفاع، فإنه تعين عليها أن تتوخى الحذر لضمان قدرتها على تنفيذ البرامج والأنشطة المدرجة في الميزانية. وعلّق بالقول إن الميزانية ميزانية تشهد قيوداً إلى حد ما بالمقارنة مع ولاية المفوضية وإن الفجوة ستظل قائمة، على الأرجح، في السنوات القليلة المقبلة.

٣٠- ورداً على شواغل الوفود إزاء تمويل الأنشطة في أفريقيا، أوضحت المراقبة الماليـــة أن مستوى ميزانية عام ٢٠١١ يعكس تكلفة العديد من حالات الطوارئ، وأنـــه تم خفـــض مستوى الميزانية الأولية لعام ٢٠١٢ لأن من المتوقع إيجاد حلول لحالات الطوارئ هذه.

سادساً - التنسيق

٣١- قدم مدير شعبة العلاقات الخارجية إلى اللجنة معلومات محدثة عن قضايا التنـــسيق والشراكات الإستراتيجية (EC/62/SC/CRP.33)، وسلط الضوء على أهمية التعاون فيما بـــين الوكالات لمواجهة أهم الأزمات في المجال الإنساني.

٣٢- ورحبت الوفود، مرة أخرى، بمبادرة الحلول الانتقالية ومشاركة المفوضية في هـــذا المجال وشجعتها على المضي في ذلك، ولا سيما في الأوساط الحضرية. وأكد أحـــد الوفـــود الحاجة إلى تعزيز التنسيق في الأمم المتحدة والقدرات الميدانية، بصورة ملحوظة، بما في ذلـــك قيام الوكالات الرائدة بتعيين قيادات مجموعات ماهرة وذات خـــبرة ومـــستقلة ومتفانيـــة ومتفرّغة.

سابعاً - أية مسائل أخرى

٣٣- أعلن الرئيس، على إثر بعض الإعلانات المتعلقة بدوره اللجنة التنفيذية العامة الثانية والستين، رفع الجلسة.

المرفق الأول

مقرر بشأن الميزانيات العامة والتمويل لسنة ٢٠١٠

إن اللجنة الدائمة،

إذ تشير إلى المقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والستين بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية (A/AC.96/1095، الفقرة ١٤) وكذلك إلى المناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل خلال الاجتماع التاسع والأربعين للجنة الدائمة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية التقاسم الدولي للأعباء والمسؤوليات من أجل تخفيف العبء المُلقى على عاتق البلدان المضيفة للاجئين، وخاصةً البلدان النامية منها،

١- *تذكِّر* بأن اللجنة التنفيذية وافقت في دورتها الحادية والستين على البرامج والميزانيات الخاصة بالبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية السنوية لمفوضية شؤون اللاجئين لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ البالغة ٠٦٩,٥ ٣ مليون دولار في عام ٢٠١١، بما في ذلك المساهمة المقدَّمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتغطية تكاليف المقر، واحتياطي تشغيلي (يمثِّل ١٠ في المائة من الأنشطة المبرمجة في إطار الركيزتين الأولى والثانية) قدره ٢١٩,٣ مليون دولار أمريكي، ومبلغ ٢٠ مليون دولار لتغطية احتياطي "الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية"؛ وتلاحظ أنه بضم هذه الاعتمادات إلى الاعتمادات المخصصة للموظفين الفنيين المبتدئين البالغة ١٢ مليون دولار في عام ٢٠١١، يصل مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١ إلى ٨,٣٢٠ ٣ مليون دولار؛

٢- *تحيط علماً* بأن الميزانيات التكميلية لعام ٢٠١١ تبلغ ٥٣١ مليون دولار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١ لأغراض برامج يستفيد منها اللاجئون والمشردون داخلياً؛

٣- *تحيط علماً* بالزيادة في الميزانية السنوية لمفوضية شؤون اللاجئين لعام ٢٠١١ بمبلغ ٥٣١ مليون دولار، وبذلك تصل الميزانية السنوية المنقحة لعام ٢٠١١ إلى ٨٥١,٨ ٣ مليون دولار؛

٤- *تُقرّ* بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة التي تتكشَّف أثناء عام ٢٠١١ قد تُفضي إلى الحاجة إلى ميزانيات تكميلية إضافية أو موسعة، وبأن الموارد الإضافية قد تكون مطلوبة بالإضافة إلى موارد الميزانيات القائمة وعلاوة عليها، لتلبية هذه الاحتياجات؛

٥- *تلاحظ* أن الدخل المتوقع في عام ٢٠١١ يكشف عن عجز محتمل قدره ٦٢٣,٧ ١ مليون دولار؛

٦- *تحث* الدول الأعضاء، على أن تواصل الاستجابة بسخاء وبدافع من روح التضامن ودون تأخير للنداء الذي وجهه المفوض السامي من أجل الحصول على الموارد للوفاء بجميع متطلبات الميزانية السنوية المعتمدة لعام ٢٠١١.

المرفق الثاني

مقرر بشأن تعديل مقترح إدخاله على القواعد المالية

إن اللجنة الدائمة،

وقد نظرت في التعديل المقترح إدخاله على *القواعد المالية للصناديق الطوعية التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين* (A/AC.96/503/Rev.9)، بالصيغة الواردة في المرفق الأول من ورقة غرفة الاجتماع EC/62/SC/CRP.27 وCorr.1.

وإذ تحيط علماً بأن تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على التعديلات المقترحة (EC/62/SC/CRP.34)، ستدرج في التنقيح المقترح للقواعد المالية قبل انعقاد الدورة الثانية والستين للجنة التنفيذية؛

ترجو من المفوض السامي أن يقدم مشروعاً نهائياً للقواعد المالية المنقحة (A/AC.96/503/Rev.10) إلى الدورة الثانية والستين للجنة التنفيذية، للموافقة عليها ولكي يتسنى للمفوض السامي فيما بعد إصدارها لكي تدخل حيز النفاذ ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.